كما ألقيت

مجلس الأمن

الإحاطة التي قدّمها السيد كريستيان ريتشر

المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

05 كانون الأول\ديسمبر 2022

السيدة الرئيسة، السادة المندوبون الموقرون،

يُشرفني أن أخاطبكم اليوم لتقديم التقرير التاسع لفريق التحقيق (يونيتاد)، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

خلال الفترة التي شَمِلها التقرير الأخير، تابع فريقي المُضيّ قُدُماً في تحقيقاته في الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ضدّ جميع المكونات في العراق.

يُشارك الفريق على نحوٍ دؤوب في حوارٍ بنّاء وداعم مع نظرائه العراقيين؛ تحديداً مع السلطة القضائية وكذلك مع الهيئات السياسية العراقية. علاوةً على ذلك، إنّ اعتبارات وشواغل جميع المكونات المُتضررة جرّاء جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي ارتكبها في العراق تبقى في طليعة أعمال التحقيق التي يضطلع بها الفريق.

ومنذ آخر مرة قدّمتُ فيها تقريراً إلى هذا المجلس، واصل الفريق – بالطبع – تنفيذ أنشطته المستقلة في مجال التحقيق وفقاً لولايته، وعلى نحوٍ يتواءم واختصاصاته. وقد تطوّرت مسارات التحقيق على اختلافها من المساعي البحثية البحْتة إلى استراتيجيات بناء القضايا. وكلّ هذا العمل التحقيقي لم يكُنْ ليكون ممكناً من دون التعاون الوثيق من جانب السُلطات الوطنية العراقية، بما في ذلك إقليم كردستان.

واسمحوا لي أن أسلّط الضوء على بعض الأمثلة على التقّدُم المُحرَز:

تمّ تحقيق أحد النتائج الرئيسية وهي استكمال تقييم القضية الذي يُركّز على الجرائم المرتكبة ضدّ المكوّن المسيحي في العراق، ولا سيّما في سهول نينوى. وتُثْبت الأدلة التي تمّ جمعها، والتحليل الذي تمّ لغاية الآن، النتائج الأولّية من تقريري الأخير ومفادها أنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ارتكب أفعالاً من مثل الاستيلاء على الممتلكات، ونهْب الكنائس وتدميرها، وارتكاب العُنف الجنسي ضدّ أفراد المكوّن المسيحي واستعبادهم وإجبارهم على إعتناق دينٍ غيرِ دينهِمْ. وتُشّكل هذه الأعمال جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النقل القسري والاضطهاد والنهْب والعنف الجنسي والاسترقاق، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، مثل تغيير الدين قَسْراً فضلاً عن التدمير المُتعَمّد للتراث الثقافي والجوانب الدينية التي تقع تحت مِظلّة الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، حدّد الفريق عدداً من قادة وأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من مناطق قريبة، ولكن حدّد أيضاً مقاتلين من دول أجنبية شاركوا في هذه الهجمات على نطاقٍ واسع.

وقد أحرزت تحقيقات الفريق بشأن تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تقدُّماً ملحوظاً. ولا تزال الأدلة التي تمّ جمعها تؤكّد أنّ التنظيم صنع وأنتج صواريخ كيميائية ومدافع هاون وذخائر ورؤوس حربية وعبوات ناسفة، بالإضافة إلى تطوير واختبار مجموعة من العوامل الكيميائية التي سلّطتُ الضوء عليها في تقريري الأخير وتحويلها إلى أسلحة ونشرها. واجتمع الفريق مع المجتمعات المحلية المتضررة والسلطات العراقية في عدد من مواقع الحوادث، وركّز الفريق على الهجوم الذي وقع بتاريخ 8 آذار/مارس 2016 ضدّ منطقة تازة خورماتو، والذي تمخّضَ عنه كميات كبيرة من الأدلة من ساحة المعركة.

ومن المهم أن فريق التحقيق (يونيتاد) قد بدأ في إحراز تقدُّم ملحوظ في تحقيقاته ذات العلاقة بتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للتراث الثقافي في العراق. وتُمَثّلْ هذه التحقيقات نجاحاً باهراً في مجال التحقيقات في الجرائم الدولية الأساسية. حتى الآن، تُظْهِر الأدلة التي تم الحصول عليها أنّ المواقع الدينية والثقافية إما دُمِّرت عَمْداً من قبل التنظيم، أو تمّ الاستيلاء عليها، واحتلالها، أحياناً لأغراض عسكرية. وأدّى ذلك إلى إلحاق الضرر أو الدمار الشديد بهذه المواقع. وفي حين أنّ الدوافع والأساليب التي اعتمدها الجُناة لا تزال قيد االمراجعة والتحليل، يبدو أن المتفجرات والمُعدّات الثقيلة قد أُستخدِمَت لتدمير العديد من تلك المواقع التراثية. وقد تمّ بالفعل تحديد العديد من مقاتلي التنظيم المسؤولين عن هذه الجرائم. وبالتعاون مع منظمة اليونسكو، سيوفر هذا العمل الجاري الأساس لتقرير

تقييم الحالة، مما يُعطي صورة مُفصّلة عن هذا الجانب من جرائم التنظيم البشعة؛ وهي الجرائم التي استهدفت تاريخ وثقافة العراق، واستهدفت الإنسانية بأجمعها.

السيدة الرئيسة، السادة المندوبون الموقرون،

وبالتوازي ، واصل فريقي تقديم الدّعم الدؤوب لمبادرات تعزيز القُدرات التي تخدم النظراء العراقيين بشكل مباشر.

قبل أيام قليلة فقط، نظّم الفريق تدريباً مُكثفاً لمدّة أسبوع لتسعة عشر قاضياً مِن أرجاءٍ مُختلفة من العراق، مِن ضِمنها إقليم كردستان، حول القانونين الإنساني الدولي والجنائي الدولي وأستخداماتها العملية، والذي استضافتهُ أكاديمية مبادِئ نورمبرغ الدّولية في ألمانيا. يُعدّ هذا التدريب الأول مِن نوعه على هذا المستوى، فقد جَمع العديد مِن الأكاديميين والخُبراء الذين بدورهم قدّموا معرفة مُستفيضة في العدالة الجنائية الدّولية. وعلى غرار ذلك، نُظّمت دورة تدريبية تجريبية حول بناء القضايا الجنائية الدولية في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بحضور أحد عشر قاضي تحقيق ومُدعي عام مِن إقليم كردستان. وتُعدّ تلك التدريبات على درجة كبيرة من الأهمية لتقديم الدعم المتخصص للقضاة عن القانون الجِنائي الدولي، ولضمان تطوير قدرات مُستدامة على مستوى الممارسين، للتحقيق في عناصر تنظيم داعش ومحاكمتهم عن الجرائِم التي ارتكبوها في العراق ضمن إطار محاكمات عادلة قائمة على الأدلة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

علاوة على ذلك، يواصل فريقي دعمه المستمر لأعمال التنقيب في العديد مِن المقابر الجماعية ذات العلاقة بجرائم تنظيم داعش في العراق وفقاً لخارطة الطريق السنوية المُتفق عليها مع حكومة العراق والشُركاء الدوليين. وقد أمكن تنفيذ خارطة الطريق هذِه مِن خلال التعاون الوثيق مع دائِرة حماية وشؤون المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشُهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة، بالإضافة إلى المساعدة الميدانية المُقدّمة مِن السلطات الكردية.

هذا ومِن خلال التنسيق الوثيق مع ذات النظراء العراقيين، اتفق فريق التحقيق (يونيتاد) مع السُلطات الفدرالية في ألمانيا على جمع البيانات وعينات الحمض النووي المرجعية مِن المجتمع الأيزيدي في ألمانيا. بِناءً على هذهِ الاتفاقية، سيتم تنظيم حملة في المستقبل القريب لجمع هذهِ العينات المرجعية لِغرض التعرُّف على الرفات البشرية الموجودة حالياً في العراق، مما يسمح للناجين الحداد على أحبائهم.

وكجزءٍ من هذا البرنامج، يتم توفير تدريب في مجال الدّعم النفسي الاجتماعي للسلطات العراقية، لضمان الحفاظ على فُضلى المُمارسات الدّولية عند التعامل مع الضحايا والناجين.

ولا تزال الجهود المُكرّسة للحفاظ على أدلة جرائم تنظيم داعش مُستمرة أيضاً، خلال المُدّة المشمولة بالتقرير، حيثُ قام الفريق، حتّى الآن، برقمنة 5.5 مليون صفحة مادّية مِن الأدلة الوثائقية إلى صيغ رقمية قابلة للاستخدام. ويقوم الفريق مؤخراً بدعم الأنشطة الرقمية في ستة مواقع مُختلفة مِن العراق، بِمُعدّل مائة ألف (100000) صفحة في الأسبوع الواحد تقريباً. هذا وقد تمّ تعيين أكثر مِن 30 مُتعاقداً محلياً، وتمّ تدريبهم على فُضلى ممارسات جمع الأدِلة وحِفظها وأرشفتها لِدعم هذا العمل واستدامة هذهِ الخِبرة الأساسية في العراق.

لطالما عمل فريق التحقيق (يونيتاد) بصفته جزءاً من جهود منظومة الأُمم المُتحدة، لِمعالجة مسألة إعادة المواطنين العراقيين من المُخيمات في البلدان المجاورة. وفي الآونة الأخيرة، وفي الشهر الماضي فقط، شاركنا في اجتماع مجموعة العمل الفنية لتنفيذ الإطار العالمي للعائدين العراقيين من سوريا، كأعضاء في المجموعة الفرعية المعنية بالأمن والمساءلة. ويتمّ هذا العمل بشكل مُشترك بين مكاتب الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والسلطات الوطنية العراقية، ولا سيما مستشارية الأمن الوطني. هذا وسيعمل فريق التحقيق (يونيتاد) على تكثيف وتيرة هذا العمل المهمّ وفقاً لولايته، من أجل المساهمة في المصالحة والأمن في العراق.

السيدة الرئيسة، السادة المندوبون الموقرون،

أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن امتناني لنظرائنا العراقيين، فقد حظيتُ في شهر تشرين الأول/أكتوبر بشرف لقاء الرئيس ورئيس الوزراء الجديدين وكذلك مستشار الأمن القومي العراقي، ولا زلت ألتقي بالعديد من نظرائي الآخرين بمن فيهم رئيس مجلس القضاء الأعلى. أنا مُمتن للدعم المُتجدد لعمل فريقي وللتعاون المُثمر بشأن شراكتنا القائمة، لا سيما على مستوى القضاء.

يظلّ فريق التحقيق (يونيتاد) مُلتزما بِتحسين طرائق تبادل المعلومات مع نظرائه العراقيين، حيثُ قام الفريق مِراراً وتكراراً بتوسيع وزيادة تفعيل الترتيبات مع أعضاء السلطة القضائية العراقية، للسماح بِمشاركة المعلومات حول الجرائم المالية المُرتكبة فيما يتعلق بأنشطة تنظيم داعش في العراق. هذا وقد واصل الفريق البحث عن طُرقٍ تُمكّنه من زيادة مشاركة المعلومات بِما يتماشى مع اختصاصاته، وفي هذا الصدد، ما زلتُ

آمل أن يتم قريباً إبرام مذكرة تفاهم بين فريق التحقيق (يونيتاد) ومستشارية الأمن القومي في العراق لِتمكين تبادل المعلومات، دعماً لنظام جزاءات الأمم المتحدة. إنّ مذكرة التفاهم التي تمت صياغتها بِشكل مشترك، تنتظر موافقة الحكومة العراقية. واستعداداً لذلك، عُقِدت سلسلة من الاجتماعات لزيادة إطلاع الُخبراء العراقيين المعنيين بعمليات الإدراج وتقديم الطلبات.

يتمثل أحد أهدافنا الرئيسية في دعم العراق للقيام بدورٍ قيادي في محاسبة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم الدولية، وكما ذكرت سابقاً، إنّ فريق التحقيق (يونيتاد) مُلتزم ببناء قدرات السلطة القضائية في العراق للعمل من أجل محاكمات عادلة ونزيهة وفقاً لمعايير الأمم المتحدة المعمول بها. وكذلك، فإننا نُشجّع مجلس النواب العراقي على النظر في تبني تشريعات محلية مناسبة بشأن الجرائم الدولية الأساسية، مثل جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. وإنّ فريق التحقيق (يونيتاد) على أهبة الاستعداد لِتقديم المُساعدة الفنية بهذا الخصوص. إنّ تشكيل الحكومة الأخير يمنحنا الأمل في إمكانية إعطاء الأولوية لِمثل هذا التشريع، على جدول الأعمال قريباً، حيثُ يلتزم فريق التحقيق (يونيتاد) التزاماً راسخاً بِدعم العراق لتحقيق هذا الهدف، في نفس الوقت الذي يلتزم به بسياسات الأمم المتحدة وفضلى ممارساتها. وعليه، فأنّ تبادل الأدلة مع القضاء العراقي للإجراءات الجنائية يتم فقط باستيفاء المتطلبات والمعايير القانونية ذات الصلة، من حيث القانون الموضوعي والإجرائي.

علاوة على ذلك، إسمحوا لي أن أؤكّد أنّ مشاركة المعلومات مع القضاء العراقي لِدعم أعمال التحقيق والإجراءات القضائية الجارية تعني أكثر بكثير من مجرد تسليم صندوق ضخم من مواد الأدلة التي يمكن مقارنتها بالآلاف بل والملايين من قطع الأحجية. إنّ تعزيز المُساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة من جانب تنظيم داعش في العراق، يعني تقديم مساعدة مُصممة حسب احتياجات قاضي التحقيق أو المحكمة المعنية، وقد يتعلق ذلك بمشاركة المعلومات الاستدلالية ويمكن أن يتضمن أيضاً تدريبات مُحددة وتبادل الخبرات وفضلى الممارسات، مِن حيث التعامل مع هذا الحجم الهائل من الأدلة الموجودة بالفعل في حوزة القضاء العراقي.

السيدة الرئيسة، السادة المندوبون الموقرون،

كما أوردت في تقريري السابق إلى المجلس الموقر، إنّ فريق التحقيق (يونيتاد) لا يُقدّم الدعم فقط للسلطات العراقية، ولكن للدول الأعضاء أيضاً في مختلف أنحاء العالم دعماً لتحقيقاتهم ومحاكماتهم

الجارية. وقد استمر ازدياد هذا الدّعم خلال فترة التقرير، حيثُ يتمّ تقديمه وفقاً لولاية الفريق لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم، وبالتشاور مع حكومة العراق عند الاقتضاء. وحتى الآن، تقدّمت 17 دولة من الدول الأعضاء بطلب مساعدة من فريق التحقق (يونيتاد)، لدعم محاكماتها الوطنية. إنّ قدرة الفريق على جمع أدلة قائمة على شهادة الشهود كاستجابة مباشرة لهذه الطلبات، بالإضافة إلى قدرتهِ على تحديد وثائق داخلية داعمة عائدة لتنظيم داعش مِن أدلة ساحة المعركة، كانت ذات فائدة كبيرة في دعم التحقيقات التي تُجريها السلطات القضائية الوطنية داخل هذه الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تؤدّي العديد من التحقيقات التي يُقدمها فريق التحقيق (يونيتاد) إلى إجراءات قضائية في الدولة العضو المعنية، في المستقبل القريب.

علاوة على ذلك، يواصل الفريق مساعدة فريق التحقيق المشترك، والذي يتألف حالياً من سلطات الإدعاء الوطنية في السويد وفرنسا وبلجيكا. إنّ الهدف من فريق التحقيق المشترك هو التحكيم في الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها أعضاء تنظيم داعش ضدّ المجتمع الأيزيدي في عام 2015. يدعم فريق التحقيق (يونيتاد) هذهِ الجهود من خلال إجراء المقابلات المُعمّقة مع الشهود الأيزيديين داخل العراقِ وخارجه، وجمعِ الأدلةِ مِن ساحة المعركةِ ذاتُ الصِلة بشبكات استرقاقِ الأيزيديين، علاوةً على عمليات البحث المُخصّصة إزاءَ الأدلةِ المُودعة في محفوظاتنا. يُعدّ هذا العمل جوهرياً لِضمان مُحاسبة مُرتكبي الجرائمِ مِن جانبِ تنظيمِ داعش وأولئك الذين ارتكبوا مثل تلك الجرائِم الدولية الشنيعة، أمام المحاكم المُختصّة أينما كانوا. يحرص فريق التحقيق (يونيتاد)، من خلال القيام بذلك، يتحرى الفريق كُل الإجراءات الضرورية لِضمان تقليلِ احتمالِ إصابة الشهود مجدداً بصدماتٍ نفسيةٍ، وهوَ ما يتماشى مع التزامنا بالنّهجِ الذي يرُكّز على الضحيةِ.

يضطلِعُ فريقي وعلى وتيرةٍ مُتسقةٍ بالعمِل مع مجموعةٍ واسعةٍ من أصحابِ المصلحة، بِما فيهم السُلطاتِ المحلية والجهاتِ الدّينيةِ الفاعلة وجماعات الناجين والمُنظماتِ غير الحكومية، بهدفِ تعزيزِ المُساءلةِ عَن الجرائمِ المُرتكبةِ مِن جانبِ داعش داخل العراقِ وعلى الصّعيد العالميّ. وفي هذا السّياق، شارك فريقُ التحقيقِ (يونيتاد) مع سفارةِ جمهوريةِ العراقِ في مِصر وجامعةِ الدولِ العربيةِ، في استضافةِ فعاليةٍ خاصةٍ أُقيمت في القاهرةِ، بمِصر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بعنوان: " حو محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش في العراق: مسؤولية القيادة وتحديد القادة ودور المقاتلين الأجانب في التنظيم"، وقد كانت الفعاليةُ الأولى مَن نوعِها في المِنطقة. ويستمرُ التعاون

مع الناجين ضِمن أعمال التحقيقِ اليوميةِ وفي نسقِه المُوطَّدِ في مُنتدى الحِوارِ المُشترك بَين فريقِ التحقيقِ (يونيتاد) والمُنظماتِ غيرِ الحكوميةِ، أن يكون في صميم عملِ الفريق لِضمانِ تحقيقِ مصلحةِ المجتمعاتِ المُتضررةِ أثناءَ تحقيقِ المساءلةِ عن الجرائمِ المُرتكبةِ من جانبِ تنظيمِ داعش والاعترافُ بها.

السيدة الرئيسة، السّادة المندوبون الموقرون،

في هذهِ المرحلةِ المحوريةِ من ولايةِ فريقنا، إسمحوا لي أن أقول بِأنّ فريقي قَد وصلَ إلى المرحلةِ التاليةِ على طريقِ مُحاسبةِ عناصر تنظيم داعش عن الجرائِمَ عن الجرائمِ الدوليةِ التي ارتكبوها.

وفي الوقتِ الذي يواصِلُ فيه فريقُ التحقيقِ (يونيتاد) إيلاء مُستوى الالتزامِ ذاته لمساراتِ التحقيقِ التي يضطلعُ بِها وأنشطة تعزيز القدرات، إلا أنه سينتَقِل نحو تقديم دعمٍ منهجيّ أقوى لإجراءاتِ المُساءلة للأفراد الذين يُزعم أنهم مِن أعضاء تنظيمِ داعش، عن الجرائمِ الدولية لتتم مُحاكمتهم أمام المحاكمِ المُختصة. لا تُفضي ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) إلى خلقِ أرشيفٍ واسعٍ مجهولٍ خلف الأبوابِ المغلقةِ مُحتوياً على تاريخ تنظيم داعش، فقد تمّ تأسيس فريق التحقيق (يونيتاد) وفقاً لقرارِ هذا المجلِس من أجلِ ضمانِ مُحاسبةِ مُرتكبي أبشع الجرائمِ في المحاكم القانونية، ومن أجلِ ضمان تحقيقِ العدالةِ. إنّ تعزيز المُساءلة يقتضي رفعُ وعي الدول الأعضاء في الأمم المتحِدة بِعملِ فريق التحقيق (يونيتاد)، وأن يكون هناك تواصل مستمر بين السُلطاتِ ذاتُ الصلةِ في العراق وخارجه، حيثُ يعتزم الفريق في الأشهر القادمةِ تحسين قابلياتهِ في التعاونِ والتنسيقِ معَ السُلطات التحقيقيةِ والقضائيةِ في هذا الصدد.

هذا ولايزالُ فريقي رهنَ تَصّرُفِ القضاءِ العراقيّ ونِطاقِ أيِّ وِلايةٍ قضائيةٍ وطنيةٍ، مُلتزماً بإدانةِ مُرتكبي الجرائمَ من جانبِ تنظيم داعش، عَنِ الجرائمِ الوحشيةِ الجماعيةِ المَزعومةِ.

إنّ فريقي مُستعِدٌ لإجراء أيِّ نقاشٍ ولتبادُلٍ الخِبرات والقُدرات أو أيِّ مخرجاتٍ تحليليةٍ، لها أن تَخدُم عمليةَ المُساءلةِ عن الجرائمِ الدوليةِ الأساسيةِ المُرتكبةُ مِن جانبِ تنظيمِ داعش.

يمضي فريقي الآن بوتيرةٍ أسرع لتقديمِ المساعدةِ لفُرصِ تحقيق العدالةِ ازاء الجرائم التي ارتكبها عناصر تنظيم داعش متى ما وحيثما طَرأت مثل هذه الفرص، وبِغضِّ النظّرِ عن مكانِ تواجدِ مرتكبي الجرائمِ. ولن يدخر فريقُ التحقيقِ (يونيتاد) جهداً لضمانِ تحقيقِ العدالةِ لآلافِ الضحايا والناجينِ مَمن ينتظِرونَ بِفارغِ الصّبرِ نُصرةَ حقِهم في يوم مشهود عبر المحاكماتِ.

أُقدِّمُ شُكري لسيادتكم على انتباهِكم ودَعمِكُم المُتواصِل.